IDB.52/22

Distr.: General
13 August 2024
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والخمسون

فيينا، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة للرقابة

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

تقرير من الرئيس

هذه الوثيقة صادرة عملا بالمقررين م ت ص-44/م-4 وم ت ص-48/م-5، اللذين اعتمد بهما الإطار المرجعي المنقح للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية). ويقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمشورة التي أسدتها.

أولا- مقدمة

1- منذ آخر تقرير قدمته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) إلى المجلس (IDB.51/22)، عقدت اللجنة اجتماعيها الحادي عشر والثاني عشر حضوريا في حزيران/يونيه 2023 ونيسان/أبريل 2024 على التوالي، في مقر اليونيدو. وخلال الاجتماعين، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع المدير العام، وكبار مسؤولي مكتبه، والإدارة العليا، ومراجع الحسابات الخارجي، ومن ثم، أطلعت رئيس المجلس، وكذلك الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية، على مناقشاتها ونتائجها. وحضر رئيس اللجنة الاستشارية الاجتماع الثامن للجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023، وأُطلع أعضاء اللجنة الاستشارية على نتائج هذا الاجتماع.

2- وتواصل اللجنة الاستشارية الحفاظ على جدول أعمال دائم يتيح للجنة التركيز على جميع جوانب مسؤولياتها بما يتماشى مع اختصاصاتها. واكتمل النصاب بالنسبة لجميع الاجتماعات التي عُقدت، وحضر جميع الأعضاء شخصيا.

3- ومنذ صدور التقرير الأخير للجنة الاستشارية، شهدت عضوية اللجنة الاستشارية تغييرات. فقد انتهت فترة ولاية الرئيس السابق السيد لاكشمان أثوكورالا، والسيد إلمار فين-توماس في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

120924 120924 V.24-15892 (A)

واستقالت السيدة سابينا بلاسكوفيتش، التي جرى تعيينها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في شباط/فبراير 2024. وتتألف عضوية اللجنة حاليا من السيد مايكل ن. باركر، رئيسا، والسيد تونجاي أفنديوغلو، نائبا للرئيس، والسيدة سوزان فارغيس، والسيد إبراهيم جيمس بام. وانضم كل من السيدة فارغيس والسيد بام إلى اللجنة الاستشارية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

4- وبالنسبة للفترة 2024-2025، تواصل اللجنة الاستشارية التركيز بشكل رئيسي على الحوكمة التنظيمية لليونيدو، وعملية الإصلاح، والمساءلة، والميزنة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر المؤسسية، والاسترداد الكامل للتكاليف.

ثانيا- الإشراف على المساءلة والحوكمة والإدارة المالية

إصلاح اليونيدو وإعادة هيكلتها

5- نظراً لتركيز اللجنة الاستشارية على الحوكمة الداخلية داخل المنظمة، فقد كان الإصلاح الجاري من أبرز ما تناولته المناقشات التي جرت مع الإدارة. واستنادا إلى التقارير المقدمة والمقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا، ترى اللجنة الاستشارية أن عملية الإصلاح تسير بوتيرة بطيئة وتواجه بعض التحديات.

6- ولاحظت اللجنة الاستشارية أن أحد النهج التي اتبعتها الإدارة هو مراجعة الهيكل التنظيمي لتبسيطه وتخفيفه. وفي النشر الأولي للهيكل الجديد في تشرين الأول/أكتوبر 2022، جرى خفض عدد المديريات من ست إلى أربع مديريات. إلا أنه في حزيران/يونيه 2024، جرى تعديل الهيكل مرة أخرى ليضم خمس مديريات، وهو ما يتناقض مع الهدف الأصلي المعلن المتمثل في هيكل أصغر حجما.

7- وترى اللجنة الاستشارية أن إعادة الهيكلة التنظيمية ينبغي أن يجري على نحو استراتيجي وبما يتماشى مع احتياجات وتوقعات الدول الأعضاء وولاية المنظمة. وينبغي كذلك أن يكون لإعادة الهيكلة جدول زمني واضح للنضج. ومن شأن ذلك أن يمكن اليونيدو من جني منافع الفعالية والكفاءة في أداء المنظمة من خلال الهيكل الجديد، مع تفادي إضعاف المساءلة الناجم عن كثرة تغيير المهام والمسؤوليات.

8- واستنادا إلى المقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا واستبيان رضا الموظفين الذي أجراه مجلس الموظفين، لاحظت اللجنة الاستشارية أن اقتناع الموظفين بالإصلاح منخفض للغاية. فيبدو أن الموظفين، بما في ذلك على مستوى الإدارة العليا، لديهم معرفة محدودة بعملية الإصلاح وأهدافها. وترى اللجنة الاستشارية أن الإدارة لم تتبع، حتى الآن، نهجا شاملا في تنفيذ الإصلاح، الأمر الذي ربما أدى إلى مستوى من التكهنات وسوء التواصل بين الموظفين.

9- واقترحت اللجنة الاستشارية في تقريرها إلى المدير العام بعد اجتماعها الثاني عشر في نيسان/أبريل 2024 ما يلي:

'1' ينبغي لليونيدو أن تقيم عملية الإصلاح لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، واستبانة الثغرات، وتحديد ما إذا كانت على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف العامة؛

'2' ينبغي للإدارة اتخاذ خطوات لحشد مشاركة أكبر للموظفين في العملية.

تنفيذ التعاون التقني

10- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة اليونيدو أبلغت عن زيادة بنسبة 25 في المائة في تنفيذ التعاون التقني لعام 2023، واقترحت أن تكون الزيادة بنسبة 25 في المائة في تنفيذ التعاون التقني هدفا سنويا في المستقبل.

11- وقد أثارت اللجنة الاستشارية سؤالا مع الإدارة حول ما تمثله زيادة بنسبة 25 في المائة في التعاون التقني. واستنادا إلى تقرير المدير الإداري لمديرية التعاون التقني والتنمية الصناعية المستدامة في اجتماع اليونيدو العالمي في 8 أبريل/نيسان 2024، ارتفع صافي الموافقات على التعاون التقني والتنمية الصناعية المستدامة في عام 2023 بمقدار 41 مليون يورو ليصل إلى 184 مليون يورو، مما أدى إلى زيادة بنسبة 25 في المائة عن العام السابق. وترى اللجنة الاستشارية أن تنفيذ التعاون التقني يجب أن يرتبط بالتنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج التي تعزز التنمية في الدول الأعضاء. وأفضل مؤشر لقياس ذلك هو الإنفاق الفعلي على مشاريع وبرامج التعاون التقني. كما ينبغي قياس تنفيذ التعاون التقني بأهداف نوعية، مما يسمح بإجراء تقييم أفضل لأثر التنمية في الدول الأعضاء.

مكتب التقييم والرقابة الداخلية

12- قدم مكتب التقييم والرقابة الداخلية خطط عمله للفترة 2024-2025، وقامت اللجنة الاستشارية باستعراضها وتقديم تعليقات. وفي الاجتماع الثاني عشر للجنة الاستشارية في نيسان/أبريل 2024، قدم المكتب تحديثات حول حالة تنفيذ خطط العمل شملت المراجعة الداخلية والتقييم والتحقيق.

13- *التقييم:* ترحب اللجنة الاستشارية بالمعايير المنقحة للتقييم المستقل، وإلغاء التقييم الإلزامي من قبل مكتب التقييم والرقابة الداخلية للمشاريع التي تبلغ قيمتها مليوني دولار أمريكي وأكثر. وبدلاً من ذلك، يجري الآن إجراء التقييم المستقل للمشاريع على أساس أهميتها الاستراتيجية وتأثيرها المحتمل. وعلاوة على ذلك، يشجع المكتب على امتثال جميع المشاريع لسياسة الرصد والإبلاغ الخاصة باليونيدو من خلال إجراء تقييم ذاتي منهجي واحد على الأقل.

14- *المراجعة الداخلية:* أفادت المراجعة الداخلية بأن وظائف الخط الثاني في اليونيدو تحتاج إلى تعزيز في مجال الرصد المستمر لتنفيذ الاستراتيجيات والإبلاغ عن النتائج.

15- *التحقيق:* يسر اللجنة الاستشارية أن تلاحظ أن مكتب التقييم والرقابة الداخلية قد أظهر تحسنا ملحوظا في التعامل مع قضايا التحقيق، حيث انخفض متوسط مدة التقييم الأولي والتحقيق الكامل على مدار السنوات منذ عام 2020. وأظهرت البيانات الأولية الصادرة عن المكتب أن متوسط المدة اللازمة لاستكمال التحقيق الكامل انخفضت من 11 شهرا في عام 2020 إلى تسعة أشهر في عامي 2022 و2023، وانخفض التقييم الأولي من سبعة أشهر إلى أربعة أشهر.

المراجعة الخارجية للحسابات

16- استعرضت المراجعة الخارجية للحسابات البيانات المالية لليونيدو للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأبدت رأيا غير معدل. وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية المعلقة.

ثالثا- المسائل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام

إدارة المخاطر المؤسسية

17- في ضوء عملية الإصلاح الجارية، تواجه اليونيدو مخاطر وتحديات متزايدة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء فعالية وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة، والتي كانت أيضا شاغلا أساسيا لدى اللجنة في الماضي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه جرى وضع سياسة لإدارة المخاطر المؤسسية، وأنه جرى اتخاذ

القرار بإنشاء وحدة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية والامتثال كوظيفة لا مركزية. ومع ذلك، فإن وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية لم تصبح بعد نشطة أو فعالة للغاية داخل المنظمة.

18- ويجب على الإدارة اتخاذ خطوات فورية لتحديد المخاطر وإدارتها والتخفيف من حدتها بطريقة استباقية داخل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات فورية لوضع سجل محدث للمخاطر يتضمن جميع المخاطر الرئيسية التي تواجه اليونيدو.

الميزنة القائمة على النتائج والاسترداد الكامل للتكاليف

19- تعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ أسلوب الميزنة القائمة على النتائج في صوغ ميزانية اليونيدو. وتحتاج الإدارة إلى تحديد إطار النتائج بوضوح وتعزيزه حتى يتسنى تحديد الموارد لدعم تحقيق نتائج محددة، ومن ثم يسهل ربط التمويل بالموارد اللازمة لتحقيق نتائج معينة.

20- وينبغي للإدارة أن تعجل بالتنفيذ الكامل لاستراتيجيات الاسترداد الكامل للتكاليف، وهو ما يدعم أيضا كفاءة عملية الميزنة القائمة على النتائج. وتؤيد اللجنة الاستشارية توصية المراجع الخارجي بوضع نظام لمحاسبة التكاليف بغرض توفير آلية لتحديد التكلفة الفعلية لدعم نظام الاسترداد الكامل للتكاليف.

رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

21- لعل المجلس يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وأن يقدم إرشادات عن طريق اقتراح المجالات التي يتعين أن توليها اللجنة الاستشارية مزيدا من الاهتمام في عامي 2024 و2025، وكيف يمكن للجنة أن تواصل تقديم المساعدة إلى المجلس في أعماله.